الأمم المتحدة

A/S-24/PV.10 (Resumption l)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

الجلسة ١٠ (استئناف ١)

السبت، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب . . . . . (ناميبيا)

علقت الجلسة في ٣٠ حزيران/يونيه الساعة ١٩/٢٠، واستؤنفت في ١ تموز/يوليه الساعة ١٥/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(ب) **مقترحات لمبادرات أخرى من أجل تنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/S-24/8)

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد الوثائق الختامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): للاطلاع على نص التقرير، ينبغي للمندوبين أن ينظروا في الوثائق (A/S-24/AC.1/L.2، والإضافات من ١ إلى ١٦، فضلا عن الوثيقة A/S-24/AC.1/L.3.

وقبل أن نواصل عملنا، أود أن أبلّغ الأعضاء بأن هناك خطأ تقنيا في الصيغ العربية والانكليزية والاسبانية من الوثيقة A/S-24/AC.1/L.3. فرمز الوثيقة المشار إليه في نهاية الفقرة الأخيرة ينبغي أن يكون A/S-24/AC.1/L.2/Adds.1-16.

أطلب الآن إلى سعادة السيد باقر أسدي، ممثل إيران، نائب رئيس اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، الذي يتولى مهام المقرر، أن يعرض التقرير.

السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، الذي يرد في الوثائق التالية: A/S-24/8 ؛ و A/S-24/AC.1/L.2 والإضافات من ١ إلى ١٦، و A/S-24/AC.1/L.3.

لقد عقدت اللجنة المخصصة عدداً من المشاورات غير الرسمية بغية وضع الوثيقة في شكلها النهائي لكي تنظر فيها الدورة الاستثنائية في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي استكمل التقرير بإضافة معلومات مستقاة من آخر جلسة رسمية عقدناها، وهي لا ترد في النصوص المطبوعة المعروضة علينا.

في الوثيقة A/S-24/AC.1/L.2، ينبغي أن يكون نص الفقرة الثانية كما يلي: ”وعقدت اللجنة المخصصة خمس جلسات في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠“. وتظل بقية الجملة دون تغيير.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60268 (A)

0060268

وفي الفقرة الثالثة، يملأ الفراغ الأول بلفظة ''الرابعة''، والفراغ الثاني قبل لفظة ''٣٠''، والفراغ الثالث باسم ''السيد خير الدين رامول (الجزائر)''.

وفي الفقرة الأخيرة، قبل الفرع المعنون ''توصيات اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين''، ينبغي أن يكون نص السطر الأول كما يلي: ''وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠''. وتظل بقية الجملة دون تغيير.

ويضاف النص التالي بعد نص الفقرة الأخيرة:

''ونظرت أيضاً اللجنة الجامعة المخصصة، في جلستها الخامسة المعقودة في ١ تموز/يوليه، في مشروع التقرير (A/S-24/AC.1/L.2 والإضافات من ١ إلى ١٦)، وفي مشروع القرار الذي قدمه الرئيس في الوثيقة A/S-24/AC.1/L.3. وأدلى ببيانات ممثلو الجمهورية العربية السورية، مصر، باكستان، السودان، الجماهيرية العربية الليبية، الجزائر، كوبا، المملكة العربية السعودية، الكويت، كندا، جمهورية إيران الإسلامية، قطر، العراق، فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، الولايات المتحدة، المغرب، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الأردن، نيجيريا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، جامايكا، عُمان، مصر، السنغال، موريتانيا، البحرين، بنغلاديش، جنوب أفريقيا، أذربيجان، فييت نام، ماليزيا، الصين، تونس، إثيوبيا، إندونيسيا، والمراقب من فلسطين''.

وينبغي أيضاً إدخال التغييرات التالية على الجزء الأول من التقرير، الوثيقة A/S-24/2/Add.2، التي تتضمن الإعلان السياسي. وينبغي أن يصبح الآن نص الفقرة ٥ برمته كما يلي:

''ومن ثم فإننا نؤكد من جديد عزمنا والتزامنا بالقضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية. ومن الأمور اللازمة لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها البشر، صون السلم والأمن داخل الدول وفيما بينها، وإرساء الديمقراطية، وحكم القانون، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، والحكم الرشيد القائم على الفعالية والشفافية والمساءلة، والمساواة بين الجنسين، والاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وحقوق العمال المهاجرين. والتنمية الاجتماعية لا تقتضي النشاط الاقتصادي فحسب، بل تقتضي أيضاً الحد من التفاوت في توزيع الثروة، ومزيدا من الإنصاف في توزيع ثمار النمو الاقتصادي داخل الأمم وفيما بينها، بما في ذلك أمور منها إقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وعادل ومأمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به وشفاف، وإتاحة الحد الأقصى من الفرص وضمان العدل الاجتماعي، والاعتراف بالصلات الترابطية القائمة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي''.

وفي الفقرة ٦، ينبغي أن يكون نص الجملة الرابعة كما يلي:

''كما ندعوها إلى استحداث نهج اجتماعية واقتصادية وبيئية منسقة وتراعي الفوارق بين الجنسين لسد الفجوة القائمة بين الأهداف والإنجازات''.

وفي الفقرة ٦ مكرراً تحذف الجملة الرابعة من الفقرة، التي تبدأ بعبارة ''ويلزم التصدي لمشاكل الدين''، والجملة الخامسة من الفقرة، التي تبدأ بعبارة ''التمويل الكامل''، كما يحذف القوس المعقوف في بداية الفقرة وآخرها.

في الفقرة ٧ مكررا، يحذف القوس المعقوف قبل عبارة ''والكوارث الطبيعية'' وبعدها تظل العبارة كما هي في نص الفقرة.

وفي الفقرة ٩، يصبح نص الجملة الثانية كما يلي:

''ونعترف بضرورة مواصلة العمل بشأن مجموعة واسعة من الإصلاحات من أجل تعزيز النظام المالي الدولي وجعله أكثر استقراراً، لتمكينه من أن يواجه التحديات الجديدة التي تطرحها التنمية بمزيد من الفعالية وعلى وجه السرعة''.

ويحذف القوس المعقوف في بداية الفقرة ٩ وآخرها.

وفي الفقرة ١٠، يصبح نص الجملة الثانية كما يلي:

''وفي فجر الألفية الجديدة، وإدراكا منا لمسؤولياتنا إزاء الأجيال المقبلة، نلتزم التزاماً قوياً بتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك العدالة الاجتماعية، في عصر العولمة''.

وأخيراً، ينبغي إدخال التغييرات التالية على الوثيقة A/S-24/2/Add.2 (Part III).

ينبغي أن يصبح نص الفقرة ١ مكررا كما يلي:

”ينبغي للحكومات، لدى تصميم وتنفيذ سياساتها الإنمائية، أن تكفل أن يكون الناس هم محور التنمية. ولذلك يجب أن يتمتع الناس بالحق في المشاركة التامة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجتمعاتهم، وبالقدرة على ذلك. إن قوتنا الدافعة العالمية للتنمية الاجتماعية، والتوصيات المقدمة في هذه الوثيقة لاتخاذ إجراءات قد أعدت بروح توافق الآراء والتعاون الدولي، وبما يتمشى تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وبرامج العمل للتنمية الاجتماعية هي مسؤولية كل بلد، وينبغي أن تراعي تنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد، مع الاحترام الكامل لمختلف الديانات والقيم الأخلاقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية لشعبها، وبما يتمشى مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتسم التعاون الدولي في هذا السياق بأهمية أساسية لتنفيذ برامج عمل التنمية الاجتماعية تنفيذاً كاملاً“.

وفي الفقرة ١٨، تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة: ”والتي لا تتماشى وكرامة الإنسان وقيمته، ويجب مقاومتها والقضاء عليها“.

تحذف الفقرة ٦٩.

وأخيراً، يجرى التصويت التالي على الجملة الأولى من الفقرة ١٢٢ (ب) مكرراً. تضاف عبارة ”المنخفضة و“ بعد عبارة ”التي تعاني منها البلدان النامية“. وتصبح إذاً بداية الجملة كما يلي:

”تنادي باتخاذ إجراءات وطنية ودولية متضافرة للتصدي بفاعلية لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل“.

هذه هي نهاية التصويبات، ونهاية تقرير المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما لم تكن هناك اقتراحات بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية لن تناقش التقرير.

قد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستقتصر من ثم البيانات على تعليل التصويت. فالوفود قد أوضحت مواقفها في اللجنة بشأن توصية اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة تعليل التصويت بعشر دقائق، وتدلي الوفود بالبيانات من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل غابون الذي سيتكلم، فيما أفترض، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، كما تفضلتم وقلتم، إني أتكلم باسم مجموعة نيويورك للدول الأفريقية. ونظراً للتنوع الثقافي واللغوي في القارة الأفريقية، فلا تندهشوا إذا كان البيان الذي سأقرأه محرراً بلغة غير لغة العمل المستخدمة في غابون.

(واصل كلمته بالانكليزية)

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم الشكر للسيد الرئيس وللمندوبين، نيابة عن المجموعة الأفريقية في نيويورك، على إعطائي الفرصة لكي أدلي ببيان نيابة عن الدول الأفريقية في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. ولا يفوتني، وقد أتيحت لي هذه الفرصة، أن أعرب عن تقديري وامتناني لحكومة سويسرا على النحو الواجب لاستضافة الدورة الاستثنائية، وللترحيب الحار الذي لقيناه جميعاً هنا في مدينة جنيف

الجميلة. وأود بشكل خاص أن أزجي الشكر إلى حكومة سويسرا على إسهامها السخي الذي يسّر مشاركة جميع أقل البلدان نمواً.

وإلى جانب هذا، فإن البيان الذي أتشرف بالإدلاء به نيابة عن الدول الأفريقية لا يشير بأي شكل من الأشكال إلى عدم انضمام الدول الأفريقية إلى توافق الآراء بشأن استنتاجات هذا المؤتمر الهام. ولكنه بالأحرى يؤكد مجدداً أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، المعتمدين في عام ١٩٩٥، يظلان أولاً وقبل كل شيء هامين للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في أفريقيا. كما أنه يعيد التأكيد على أن أفريقيا تظل ملتزمة بإقامة شراكات فعالة من أجل التنمية الاجتماعية بمواصلة التعاون والعمل مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع شركائها التعاونيين في تنفيذ السياسات الرامية إلى دعم تطوير القطاع الخاص وتعزيز بناء القدرات في القطاع العام؛ وأن هدف أفريقيا المركزي في النهوض ببرنامجها للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية يشمل القضاء على الفقر، وإيجاد العمالة المنتجة ووضع البرامج المدرة للدخل وتعزيزها، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والترابط الوطني، ودعم السلام والاستقرار، والتعجيل بعملية إحلال الديمقراطية. كما أنه يشمل تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم المشاركة الجماهيرية، واعتماد مبدأي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالحكم، بما يتمشى مع القيم الثقافية في القارة.

لقد قدمت أفريقيا دلائل على إحراز تقدم في بلوغ بعض أهداف وتطلعات إعلان كوبنهاغن، ولكن تلك الجهود تحتجب خلف عوامل اجتماعية واقتصادية معوقة، مثل استشراء الفقر، وعدم كفاية الموارد الوطنية والدولية بسبب استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الديون الخارجية، وعدم كفاية البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وأثر وباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واستمرار واستطالة عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات الأهلية في عدد من البلدان.

وتزداد هذه المسائل تعقدا بسبب تحديين مزدوجين هما العولمة وتحرير التجارة. وبينما لا سبيل لإنكار أن العولمة تهيئ فرصاً، فإن هذه الظاهرة الجديدة، وإن كانت واعدة بالخير، تطرح تحديات كبرى لأفريقيا، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

إن الدول الأفريقية تهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الآن إجراءات لمساعدتها في التغلب على تلك العقبات التي تظل تحول دون اندماج اقتصاداتها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي، والحصول بذلك على جميع الفوائد والفرص المتاحة لجميع الدول. كما تهيب الدول الأفريقية بالمجتمع الدولي لكي يؤيد ويدعم بشكل محدد إنشاء صندوق دولي للتضامن والحد من الفقر.

وتعترف الدول الأفريقية بأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل خطوة إيجابية في طريق إيجاد حل لمسألة الديون التي لا يمكن تحملها، وعلى الرغم من خيبة أملها بسبب نطاق تخفيف الديون وسرعة تنفيذ المبادرة، فإنها على اقتناع بأن المبادرة الجديدة ستسعى إلى تنفيذ إجراءات تخفيض الديون أو إلغائها بشكل أكثر تعمقاً وأوسع نطاقاً وأسرع، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

وينبغي أن يراعي الشركاء الإنمائيون لأفريقيا أن تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية استناداً إلى مجرد تحليل المؤشرات الاقتصادية لن يؤدي إلا إلى أن تكون المكاسب الاجتماعية في أفريقيا ورؤيتها للتنمية المستدامة عرضة للخطر.

وتدرك الدول الأفريقية تدرك أيضاً مسؤوليتها، وتنتهز هذه المناسبة لتجدد التزامها بالتنمية الاجتماعية، ولتتعهد بتكثيف جهودها لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والمبادرات الأخرى. كما تلتزم أيضاً بتكثيف الجهود لتعميق الإصلاحات الاقتصادية الجارية، بغية كفالة وصون مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي تدعم تخفيض مستوى الفقر.

وبينما يحدو الدول الأفريقية الأمل أن تترجم الالتزامات الجديدة المتعهد بها خلال هذه الدورة الاستثنائية إلى تدابير ملموسة، فإنها تؤيد استنتاجات المؤتمر، وتتعهد بالالتزام الكامل بتنفيذ التوصيات الناجمة عنه بالشراكة مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الجامعة المخصصة، والوارد في الوثيقة A/S-24/AC.1/L.3.

عنوان مشروع القرار ”مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية“. ويرد نص المرفق لمشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/S-24/2/Add.2 ، الأجزاء الأول إلى الثالث، بصيغته المعدلة في الوثائق A/S-24/AC.1/L.2/Add.1 حتى A/S-24/AC.1/L.2/Add.16.

وقد أوصت اللجنة الجامعة المخصصة باعتماد مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار S-24/2).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلاً لموقفهم إزاء القرار المتخذ تواً.

السيد لوك (أستراليا): طلب وفد بلدي الكلمة ليسجل آراءه بشأن جانبين معينين للنص المعتمد تواً. وتعرب أستراليا بشكل خاص عن تفهمها للفقرة ٦٥ التي تتناول الالتزام ٤ وتشير إلى دعم الأنشطة الدولية لمراقبة المخدرات.

إن الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية يؤكد مجدداً فيما يتعلق بمشكلة المخدرات في العالم

> ”عزمنا والتزامنا الثابتين بالتغلب على مشكلة المخدرات في العالم من خلال وضع استراتيجيات محلية ودولية للحد من الإمداد غير المشروع بالمخدرات والطلب عليها“ (A/RES/S-20/2 ، الفقرة ١).

وتمشياً مع هذا الاتفاق، فإننا نفهم أن الفقرة ٦٥ تبين التزام المجتمع الدولي بالحد من الإمداد غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

ويرى وفد بلدي أن إضافة عبارة ”غير المشروعة“ بعد عبارة ”والمؤثرات العقلية“ كانت ستبين بشكل أدق الغرض من هذه الدورة الاستثنائية، وستكون متسقة مع أغراض الاتفاقيات ذات الصلة، ألا وهي ضمان مواصلة توفير المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية المشروعة، بينما تبذل الجهود للحد بأقصى درجة من تحويل هذه المواد إلى السوق غير المشروعة.

> ويشير المجلس الدولي لمراقبة المخدرات في تقريره السنوي لعام ١٩٩٩ إلى
>
> ”توافق الآراء بين جميع الحكومات على أن الاستخدام الطبي للمخدرات يظل أمراً لا غنى عنه لتخفيف الآلام والمعاناة، وأنه يجب توفير الكميات الكافية لضمان توفر المخدرات لهذه الأغراض“. (E/INCB/1999/1 ، الفقرة ١، الفصل الأول).

ويشير تقرير المجلس الدولي لمراقبة المخدرات أيضاً إلى عدم كفاية الإمداد بالمخدرات والمؤثرات العقلية لتلبية الاحتياجات الطبية المشروعة في كثير من البلدان، لا سيما البلدان النامية. وتود أستراليا، بوصفها أحد أكبر منتجي المستحضرات الأفيونية المشروعة في العالم، أن تؤكد أن هذه المستحضرات الأفيونية لا تزال متوفرة للاستخدامات الطبية والعلمية، وفقاً للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١.

وعلى صعيد آخر، اسمحوا لي أن أقول بإيجاز إنه بينما نرحب بجميع الجهود الرامية إلى الأخذ بأفضل الممارسات وتقاسم الخبرة، تأسف أستراليا إلى حد ما لعدم الاعتراف بشكل أكثر صراحة في الفقرة ٧ من الجزء الثالث، التي تتناول الالتزام ١، بضرورة إقامة حوار مع جميع المنظمات الدولية المهتمة في مجال تطوير الممارسات الحسنة في السياسة الاجتماعية. ونرى بشكل خاص أنه من الضروري أن تشارك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في هذه العملية. فالقلق يساورنا من أن يؤدي عدم مشاركتها إلى حدوث ازدواجية في الأعمال الجارية التي تضطلع بها هذه المنظمات، ونحث جميع من سيشاركون في هذه العملية على التأكد من عدم إهمال الإسهام القيم لهذه الهيئات.

وتؤمن أستراليا إيماناً راسخاً بضرورة مواصلة الأفكار التي ناقشناها في مؤتمر القمة هذا بروح من الشراكة مع الدول المساهمة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمعات المحلية، والأفراد.

وأخيراً، ونظراً لأن الكلمة معي، أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب بإيجاز عن ارتياح وفد بلدي للتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في هذه الدورة الاستثنائية، وعن امتناننا للذين عملوا على تيسير أعمالنا، لا سيما موظفي الأمانة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الحميمدي (العراق) (تكلم بالعربية): ابتداء، يود وفد بلدي أن يعبر عن تقديره للجهود التي بذلتموها في قيادة أعمال هذه الدورة إلى النجاح، ومن خلالكم، سيدي الرئيس، إلى كل من ساهم في تلك الجهود، ونخص بالذكر رئيس اللجنة الجامعة المخصصة، ورؤساء الأفرقة، والميسرين، والأمانة العامة، والجنود المجهولين الذين وقفوا وراء أعمال الوثائق والترجمة إلى ساعات متأخرة. لقد شارك وفد بلدي في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة منذ ابتداء أعمالها وعلى جميع المستويات، وبذل أقصى درجات المرونة خلال المشاورات التي تمت خلال تلك الفترة من أجل إنجاح التوافق واعتماد هذه الوثيقة. لذا، فإن حكومة العراق ستعمل على احترام هذه الوثيقة وعلى تنفيذها بما لا يتعارض مع

الدستور العراقي والقوانين والأنظمة الوطنية المعمول بها في العراق. أرجو أن يظهر هذا البيان في الوثيقة الختامية لأعمال هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد موز (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي أولا أن أقدم خالص تمنياتي لكم ولرؤساء أفرقة العمل الثلاثة وليسري الأعمال على الجهود البطولية التي بذلتموها في توجيه أعمال هذا المؤتمر وتكلله بالنجاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمستضيفين السويسريين واستضافتهم لنا، وبشكل خاص للرجال والنساء في أمانة الأمم المتحدة الذين بذلوا جهوداً مضنية وقاموا بعمل ممتاز لكي تسير الأمور بسلاسة.

ويسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد وثيقة نتائج هذا المؤتمر. وأرى أنها تمثل معلماً هاما في الجهود التي بدأناها جميعا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن لوضع مسألة التنمية الاجتماعية في مقدمة جدول الأعمال الدولي وفي كل بلد من بلداننا. وقد أكدنا مجدداً بقوة الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن، واتفقنا على برنامج عمل طموح ولكن يمكن تحقيقه للوفاء بها تماماً في السنوات القادمة.

وفي النداء الموجه لزيادة الأنشطة والمبادرات، فإن أحد المجالات التي حققنا فيها تقدما كبيرا هو الالتزام ٣ ونقر الخطوة الهامة التي اتخذت من خلال إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ونوافق على أن نبني على هذا الاتفاق التاريخي من خلال قيام الحكومات والقطاع الخاص باتخاذ مزيد من الخطوات. فهذه الخطوات ستساعدنا على ضمان وقف الحلقات المفرغة للطفل والعمل القسري، ووضع حد للتمييز في العمل، وضمان تمتع العمال بالحق في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم الاقتصادية. واتخذنا قرارات بشأن مجموعة من التدابير لتعزيز فرص العمالة المنتجة للناس في كل مكان، تسليما بأن العمل الكريم هو أسلم طريق للخروج من الفقر. وناديا باتخاذ خطوات للمساعدة على إعداد جميع مواطنينا للتكيف مع أسواق العمل السريعة التغير بتعزيز حصولهم على التكنولوجيات الجديدة والتعلّم مدى الحياة.

وللعلم به وتسجيله، أجد لزاما عليّ أن أوضح سياسة الولايات المتحدة في ثلاثة مجالات معينة.

أولاً، في مجال تخفيف الديون، إننا نرى أن الجهود الدولية يجب أن تتركز على نجاح تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونخشى أن تحيد بنا الفقرة ٥ مكرراً من وثيقة النتائج عن إطار تلك المبادرة، مما يهدد بتبديد جهودنا. ولهذا السبب، لا تؤيد الولايات المتحدة توافق الآراء بشأن هذه الفقرة بعينها، على غرار ما فعلنا بشأن فقرة مماثلة في وثيقة بيجين + ٥.

وثانياً، كنا نفضل استبقاء الصيغة التي اتفق عليها في أول الأمر في الفقرة ١٨.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالفقرة ٣٨، أود أن أؤكد أن تصديق الولايات المتحدة على جميع المعاهدات والاتفاقيات هو من اختصاص مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بموجب إجراء التوصية والموافقة. وهكذا، فليس من اللائق أن يقوم الفرع التنفيذي بأكثر من النظر في التصديق على المعاهدات أو الاتفاقيات، وهذه هي الروح التي نفسر بها الالتزام الذي تعهدنا به في إطار الفقرة ٣٨.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد بنرود (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على أسلوبكم في إدارة أعمال الدورة، وأن أهنئ أيضاً رؤساء أفرقة العمل وجميع الذين يعملون لضمان أن تكلل أعمال هذه الدورة الاستثنائية بالنجاح.

لقد طلبت الكلمة لأن بلدي يرغب في أن يسجل أن جمهورية كوستاريكا تود أن توضح أن تلك الفقرات الواردة في الوثيقة المعتمدة للتو، والتي يُشار فيها إلى الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الصحية بشكل شامل ، ينبغي ألا يُفهم منها أنها تشمل الإجهاض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مالطة.

السيد بيس (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد مالطة بانضمامه إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن موضوع ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة''، أن يؤكد مجدداً التحفظات التي أبداها على إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن استخدام عبارات من قبيل''الصحة/الخدمات التناسلية'' و ''الصحة/ الخدمات الجنسية''. والتفسير الذي قدمته مالطة يتسق مع تشريعها الوطني، الذي يعتبر أن إنهاء الحمل عن طريق الإجهاض المستحث إجراء غير قانوني.

ويؤكد وفد مالطة مجددا أيضاً موقفه المتحفظ بشأن الأجزاء من الوثيقة التي يُشار فيها إلى وثائق النتائج لمؤتمرات معينة؛ ويؤكد وفد مالطة مجدداً في هذا الصدد تحفظاته الواردة في تقارير المؤتمرات المعنية.

وعلاوة على ذلك، يتحفظ وفد مالطة عن موقفه إزاء الإشارات إلى مختلف الصكوك الدولية حيثما ترد في وثيقة النتائج، بما يتسق مع موافقته أو عدم موافقته فيما سبق على تلك الصكوك.

السيد هايتز (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن وفد النرويج وعن وفد بلدي، وهو وفد كندا. واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم وللسفير كريستيان ماكيرا، رئيس اللجنة التحضيرية لهذه الدورة، ولزملائه في المكتب وفي الأمانة، على المهارات التي تتحلون بها والتفاني الذي أبديتموه في قيادة هذه الدورة الاستثنائية حتى استكمالها بنجاح. كما يستحق مستضيفونا، شعب سويسرا وسلطاتها، تقديرنا الخاص لهم على الترتيبات المتميزة التي اتخذوها وعلى استضافتهم لنا جميعا.

لقد شاركت النرويج وكندا بحماس قبل خمس سنوات في مؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية. وكان هذا حدثاً تاريخياً اعتمد فيه المجتمع الدولي برنامج عمل شاملاً لمكافحة الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، ودعم العدالة الاجتماعية للجميع.

واليوم، يسر وفودنا الاشتراك في اعتماد هذه الوثيقة الختامية بشأن استعراض السنوات الخمس للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن. وأحد إنجازاتنا الهامة منذ كوبنهاغن، الذي نال اعترافنا ودعمنا، هو اعتماد منظمة العمل الدولية لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وقد استغرقنا أيضاً وقتاً طويلا في مناقشة أهمية التنسيق الفعال من جميع المنظمات الأساسية في النظام المتعدد الأطراف، في إعداد وتنفيذ نهج أكثر اتساقاً لمواصلة التنمية الاجتماعية من جميع جوانبها.

وترى النرويج وكندا أن هناك مجالاً كبيراً لبذل مزيد من الجهود تحقيقاً لهذه الغاية، ونشجع بقوة رؤساء جميع الوكالات ذات الصلة، التي تعمل في إطار ولاياتها المختلفة، على أن تولي أولوية عليا لإعداد نهج وأنشطة محكمة التنسيق وأكثر اتساقاً للسياسات العامة.

وأود أيضاً أن أعرب عن ارتياح النرويج وكندا بشكل خاص لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الفقرة ١١١ (هـ) (مكرراً) من الوثيقة الختامية، التي تطلب استهلال دراسة شاملة بشأن اقتراحات محددة لتطوير مصادر تمويل جديدة لبرامج التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. وكندا والنرويج على ثقة من أن هذه الولاية ستتيح للأمم المتحدة وللوكالات الدولية ذات الصلة الأخرى فرصة ثمينة للنظر بمزيد من التدقيق في عدد من المقترحات الراهنة لآليات مبتكرة لجمع الأموال، بما في ذلك اقتراحات بترتيبات لفرض رسوم على المعاملات الخاصة بالعملة. ويمثل التقييم الجاد والصارم لأفكار محددة من هذا القبيل مهمة أساسية للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي في سعيهما إلى تحويل أهداف ومبادئ كوبنهاغن إلى حقيقة قائمة للناس في جميع أنحاء العالم.

ولا يبقى لي، وقد أبديت هذه الملاحظات، سوى أن أؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها النرويج وكندا على التزامات كوبنهاغن، وأن أتعهد، في ضوء التقدم المحرز خلال هذه الدورة الاستثنائية، بتعاوننا المستمر مع المجتمع الدولي على مواصلة هدف تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية للجميع.

السيد فريد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على نجاح الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن استعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه من خلال جهود وإرادة جماعية للنهوض بمبادئ التنمية الاجتماعية المحددة في مؤتمر قمة كوبنهاغن قبل خمس سنوات. ونعتبر أن نتائج اليوم هي خريطتنا لرسم المسار المستقبلي للتنمية الاجتماعية من أجل الوفاء بالتزامات كوبنهاغن في أقرب وقت ممكن.

وترحب بنغلاديش ترحيبا خاصا، باعتبارها منسق أقل البلدان نمواً، بالالتزامات التي تعهدنا بها معاً هنا لدعم أقل البلدان نمواً في مساعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية. وإننا نتطلع إلى مواصلة تنفيذ هذه الالتزامات من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، المقرر عقده العام القادم.

ونود أن نقدم الشكر إلى رئيس اللجنة التحضيرية، السفير ماكيرا، ممثل شيلي، ولسائر أعضاء المكتب، ولمن عملوا على تيسير أعمالنا، ولموظفي الأمانة الذين شاركوا طوال العملية، ولشركائنا في التفاوض على جميع الجهود التي بذلوها وعلى التزامهم بتحقيق النجاح.

وأود ذكر نقطة واحدة أخيرة: في الإشارات الواردة في وثيقة النتائج إلى أثر العولمة على التنمية الاجتماعية، كنا نتمنى أن يشار بشكل أكثر صراحة إلى ضرورة التصدي لأثر العولمة على التمايز بين الجنسين. ونرى من الضروري أن يبدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في رصد ذلك الأثر، كخطوة أولى.

السيد بوتي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم الاتحاد الأوروبي. البلدان التالية تؤيد هذا البيان: بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفانيا، لاتفيا، هنغاريا، وكذلك البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

بعد انقضاء خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، يجتمع مرة أخرى، في جنيف، ممثلو الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، وجميع طبقات المجتمع المدني لتقييم نتائج مؤتمر القمة، واتخاذ زمام مبادرات جديدة. وكما يشير عنوان الدورة، فإن الهدف هو تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة.

وبينما يسدل الستار على الدورة الاستثنائية، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه للنتائج التي حققناها. فقد تسنى إحراز تقدم في كثير من المسائل الحاسمة الأهمية للتنمية الاجتماعية. والتقييم الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة الختامية يبين بدقة التطورات المستجدة منذ كوبنهاغن في سياق العولمة، مع جميع ما تنطوي عليه من مخاطر وفرص. وقد أدت مواطن الضعف التي تمت ملاحظتها إلى تقديم عدد من الاقتراحات للمستقبل، مثل مبادرات جديدة لأشد البلدان فقراً. والجانب الإيجابي في ميزانيتنا سيشجعنا على المضي قدماً في التصديق على الصكوك الرئيسية القائمة للتنمية الاجتماعية، وعلى توليد دينامية في صياغة استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر.

ونؤكد مجدداً في الإعلان إرادتنا السياسية، باعتبارنا دولا فرادى ومجتمعاً دولياً على السواء، لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التزامات كوبنهاغن. وينص الإعلان بوضوح على الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فهو يشير إلى جميع عناصر الحكم الرشيد، وتجدر الإشارة هنا إلى خيبة أملنا لعدم التمكن من الإشارة بشكل صريح إلى هذا المفهوم، في حين ينظر إلى الحكم الرشيد في معظم المنتديات التي تناقش التنمية على أنه مفهوم ضروري.

إن وثيقة النتائج تكمّل وثيقة كوبنهاغن بالإشارة بشكل صريح ودون لبس أو غموض إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهو عنصر هام في مواصلة التنمية الاجتماعية. وتقرّ وثيقة النتائج بضرورة تنسيق متابعة جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، وتهيب بالحكومات أن تقيم روابط قوية بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بالمرأة ومشاركتها. ويدعونا الإعلان أيضاً إلى إعداد مبادرات مبتكرة لتخفيف عبء الديون، بالتأكيد على نهج عادلة ومستدامة. وتم التوصل أيضاً إلى توافق آراء بشأن مبادرات جديدة تستوفي برنامج عمل كوبنهاغن وتكمله.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بشكل خاص بالتقدم المحرز في ست نقاط.

أولاً، لقد حددنا هدفاً طموحاً وهو تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، مع التركيز على الروابط اللازمة بين السياسات الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي.

وثانياً، لقد توصلنا إلى اتفاق بشأن الإشارة بقوة إلى التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. فهذه الاتفاقيات تمثل صكوكاً أساسية لتعزيز احترام حقوق العمال، والحوار الاجتماعي، وببساطة شديدة احترام الإنسان. وعلاوة على ذلك، يدعم عدد من المبادرات الجديدة دور منظمة العمل الدولية في إطار ولايتها. وهذا من شأنه الإسهام في تبديد دواعي الخشية التي أُعرب عنها بشأن خطر استخدام المعايير الاجتماعية كأداة للحمائية.

وثالثاً، اعترفنا بدور قطاع الأعمال في التنمية الاجتماعية، مع اهتمامنا في الوقت ذاته بتشجيعه على إبداء المسؤولية الاجتماعية.

ورابعاً، لقد سجلنا تقدماً ملفتاً في الممارسات الحميدة في السياسات الاجتماعية. ونرى بوضوح في نهاية المناقشة أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين تطبيق هذه الممارسات ونشرها.

وخامساً، كان هناك توافق آراء قوي بشأن المسألة الهامة للحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك السعي إلى تعزيز الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة. وقد حددنا بمزيد من الوضوح إسهام الرعاية الصحية في التنمية الاجتماعية. كما أصبحت مكافحة الإيدز والأوبئة الرئيسية مهمة ذات أولوية.

وسادساً، لاحظنا الحاجة إلى إنشاء آليات تشاركية لتقييم الأثر الاجتماعي المترتب على برامج التكيف الهيكلي، بالتعاون مع جميع المؤسسات الدولية المعنية.

وجميع هذه النقاط جديدة وحرية بأن تُذكر. ونود أيضاً أن نعرب عن أسفنا إزاء أربع نقاط.

أولاً، لعلنا لم نتطرق بالقدر الكافي إلى مسألة التعاون بين المنظمات الدولية الرئيسية في ما هو مطروح أساساً في التنمية الاجتماعية والآثار الاجتماعية للعولمة.

وثانياً، كنا نتمنى أن تكون الدورة أكثر طموحاً فيما يتعلق بإجراءات المتابعة والمؤشرات الاجتماعية، حتى وإن كنا قد بدأنا بشكل محدد في نهج للتوليف والتنسيق. فلا يمكننا أن نقيّم التنمية الاجتماعية دون نهج مشترك يقوم على أساس مؤشرات متفق عليها. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أن تبني نهج أكثر تحديدا إزاء المبادئ التوجيهية

والممارسات الحميدة في مجال التنمية الاجتماعية من شأنه أن يحقق فائدة كبيرة. ولعل هذا كان سيمثل خطوة كبيرة إلى الأمام.

وثالثاً، لو أولينا مزيداً من الاهتمام للحماية الاجتماعية، التي ستتسم بأهمية كبيرة في الأعوام العشرين القادمة، لكان ذلك مفيداً دون ريب. فتحليل الأزمات المالية الأخيرة يوضح إلى أي مدى يمكن أن تسهم الحماية الاجتماعية في تقليل ما يترتب على الأزمات الاقتصادية من آثار اجتماعية سلبية.

ورابعاً، كنا نتمنى أيضاً أن يشير الإعلان بمزيد من القوة والابتكار والدينامية إلى الشراكة مع جميع العناصر المكونة للمجتمع المدني، وإلى الحوار الاجتماعي كذلك. كما كانت تجدر الإشارة إلى المبادرة التي اتخذها الأمين العام، والمعروفة الآن بالاتفاق العالمي. ومع ذلك، فإننا نظل نشعر بالثقة، حيث نشهد تطور المجتمع المدني وتنوعه في جميع أنحاء العالم.

إن هذه الدورة ليست هي نهاية أعمالنا. فلا يزال الطريق طويلاً لمكافحة التفاوت والقضاء على الفقر. وإدراكاً منا لمسؤوليتنا إزاء الأجيال المقبلة، فإننا نلتزم التزاما قويا بمبادئ العدالة الاجتماعية وبالتنمية الاجتماعية للجميع في ظل اقتصاد أكثر عولمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لنيجيريا.

السيد عليبو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إني أخذ الكلمة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين لأهنئكم على المهمة التي أنجزتموها للتو. والحقيقة أننا كنا واثقين منذ البداية من أنكم ستوجهون أعمال الدورة إلى النجاح. ونظراً للصعوبات التي واجهناها في بعض جوانب عملية التفاوض، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا لقيادتكم القديرة، التي لولاها لكنا سنقع في مأزق.

وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأسجل امتناننا لرئيس اللجنة المخصصة، السفير ماكيبرا، الذي وجه أعمالنا خلال العملية التحضيرية، والسفيرين أسدي وريشيل، اللذين رأسا فريقي العمل. ونقدم لهم الشكر على التزامهم وإسهامهم في نجاح هذه الدورة الاستثنائية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر شركاءنا في التفاوض على ما أبدوه من مرونة وتفهم خلال المفاوضات.

وعلى الرغم من عدم تمكننا من الاتفاق على جميع المسائل التي كانت تهمنا بشكل جدي، فإننا على ثقة من أن وثيقة النتائج ستكون بمثابة نقطة انطلاق لبذل مزيد من الجهود، على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان تعزيز التنمية الاجتماعية للجميع.

وأخيراً، نود أن نزجي الشكر إلى حكومة سويسرا وشعبها المضياف، فهم مستضيفونا الكرام. أما موظفو الأمانة، فما كنا لنفعل بدونهم؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمراقب الكرسي الرسولي.

السيد فرونتيرو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يحيط الكرسي الرسولي علماً بالتقدم المحرز خلال هذه الشهور في العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، ويشيد بجهود المجتمع الدولي. ويقدم الكرسي الرسولي في هذا السياق الشكر للأمانة ولأعضاء المكتب على ما بذلوه من جهود دؤوبة أفضت إلى اعتماد وثيقة النتائج هذه، ويرحب بتوافق الآراء.

ويود الكرسي الرسولي، بالإدلاء بهذا البيان التفسيري، أن يشير إلى أنه لا ينبغي فهم أو تفسير أي أمر صدر عنه على أنه تأييد لمفاهيم لا يمكن للكرسي الرسولي أن يقبلها لأسباب أخلاقية. ويود الكرسي الرسولي، بترحيبه باعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، أن يعرب عن تفهمه لها بما يتمشى مع طبيعته ورسالته الخاصة.

أولاً، يؤكد الكرسي الرسولي مجدداً التحفظات التي أعرب عنها في ختام المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الأخيرة للأمم المتحدة، وكذلك البيانات التفسيرية التي أدلي بها في نهاية الدورات الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

وثانياً، وفيما يتعلق بعبارة ''الصحة الجنسية والتناسلية''، يرى الكرسي الرسولي أن هذه العبارات تطبق على مفهوم شامل للصحة، يشمل الفرد وكامل شخصيته، وعقله وجسده، ويعزز تحقيق شخصيته ونضجه الشخصي في العلاقة الجنسية وفي المحبة المتبادلة واتخاذ القرارات التي تتسم بها العلاقة الزوجية وفقا للمعايير الأخلاقية. ولا يعتبر الكرسي الرسولي أن الإجهاض أو إتاحته يمثل بعدا من أبعاد هذه العبارات. كما أن الكرسي الرسولي لا يؤيد أي شكل من التشريعات التي تعترف قانونا بالإجهاض.

وثالثاً، إن موافقة الكرسي الرسولي على استخدام عبارة ''تنظيم الأسرة'' ينبغي عدم تفسيره بأي شكل من الأشكال على أنه يشكل تغيراً في موقفه المعروف تماماً بشأن أساليب تنظيم الأسرة التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة من الناحية الأخلاقية، أو بشأن خدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الزوجين، والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المعنيين.

ورابعاً، وبالإشارة إلى جميع الاتفاقات الدولية، لا سيما أي اتفاقات قائمة ذُكرت في هذه الوثيقة، يتمسك الكرسي الرسولي بموقفه في هذا الصدد، بما يتسق مع قبوله أو عدم قبوله لها.

وخامساً، يؤكد الكرسي الرسولي مجدداً أن تعليم الشباب، بما في ذلك الأطفال أو البنات أو البنين أو المراهقون أو الشابات أو الشباب، بما في ذلك التعليم المتعلق بالصحة الجنسية والتناسلية، هو في المقام الأول وأساساً حق الآباء وواجبهم ومسؤولياتهم، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

”للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد انديريغ (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود باسم حكومتي أن أقدم الشكر لكم وللجمعية على قبول دعوتنا للاجتماع في جنيف.

وهذه هي أول مرة على الإطلاق تعقد فيها دورة كاملة للجمعية العامة في جنيف. وكان الهدف من هذه الدورة هو اتخاذ الخطوة المقبلة في مجال التنمية الاجتماعية. وقد اتخذت تلك الخطوة، على الرغم من أننا كنا نأمل تحقيق قفزة أوسع في هذه العملية الحرجة. وكلنا يعلم أنه سيلزم بذل مزيد من الجهود في طريقنا نحو تخليص العالم من الفقر. وقد تسنى اتخاذ هذه الخطوة هذا الأسبوع في جنيف بفضل روح التعاون السائدة بين الحكومات.

لقد استفدنا جميعاً بشكل كبير من الالتزام البارز والأسلوب المهني لأمانة الأمم المتحدة، وفريق وكيل الأمين العام ديزيه – السيد جون لانغمور، والسيدة غلوريا كان – وفريق وكيل الأمين العام جين، وجميع الموظفين في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وقسم الأمن والأمان، وكثيرين غيرهم. لقد كان من الشرف لنا أن نعمل بشكل وثيق مع هؤلاء الناس البارزين والمتفانين، الذين أبدوا كفاءة كبيرة في توفير إطار يفضي إلى تحقيق أعمالنا.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن أسمى آيات الاحترام والامتنان لرئيس العملية التحضيرية واللجنة الجامعة، السفير ماكيبرا، على ما أنجزه من عمل ممتاز، ونشيد بمهاراته التفاوضية الرائعة. ونقدم الشكر أيضاً لسائر أعضاء المكتب، ولمن عملوا على تيسير أعمال فريقي العمل.

لقد تشرفت سويسرا بنوعية المشاركة ومستواها، من الحكومات والمجتمع المدني على السواء. ويحدونا الأمل أن يكون المشاركون راضين عن المرافق والمنتدى المقدم للحوار، منتدى جنيف٢٠٠٠، حتى وإن لم يتمكن كثير منكم بالطبع من المشاركة فيها، لأسباب واضحة.

ولقد تشرفت سويسرا ومدينة جنيف الخلابة وسعدتا باستقبالكم هنا. ونتمنى لكم عودة سعيدة إلى أوطانكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا النظر في البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كنت أؤمن طوال الوقت بأننا سننجح في مهمتنا؛ وقد نجحنا في جنيف كذلك. وقلت أيضاً إننا لنا نعيد التفاوض في المواقف والالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ بشأن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والأمن الإنساني. فليس بوسعنا العودة إلى الوراء. وعلينا أن نمضي قدماً بشكل جدي وأن نحقق الأهداف المعلنة في كوبنهاغن في الوقت المحدد، لجعل هذا العالم عالماً أفضل للجميع.

وإجمالاً، فقد استمعنا إلى ما مجموعه ١٨٠ متكلماً في الجلسات العامة: ١٥٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة، ودولتان غير عضويين، و ١٠ مراقبين، و ٩ منظمات غير حكومية. وقد أكد مجدداً المتكلمون الواحد تلو الآخر الأدوار التكميلية واللازمة للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني إذا قُدر للتقدم الإنساني والعدالة الاجتماعية الاستدامة وتلبية تطلعات كل فرد.

وفيما وضعنا كل هذا في أذهاننا، اعتمدنا تواً الوثيقة الهامة المعنونة ”مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية“. وتتصدر قائمة الالتزامات المتجددة شواغلنا العميقة إزاء النمو الاقتصادي، وإحلال الديمقراطية، والعمالة الكاملة، وإلغاء الديون، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والتجارة متعددة الأطراف القائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة.

إننا نواجه، اليوم خاصة، أسوأ عدو في العالم، ألا وهو مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فبغض النظر عن الأسلحة النووية وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل، يمثل مرض الإيدز هذا خطراً قريباً وحاضراً يتهدد

بقاء البشرية. والواقع أنه ليس مرضاً، ولكنه مأساة بشرية. والإيدز لا يعرف حدوداً، ولا يتورع عن أي فرد على أساس العرق، أو العقيدة، أو الجيل، أو الجنس. والأمراض المعدية، كما تعلمنا العلوم والتكنولوجيا، يمكن الوقاية منها، بل أنه يمكن في بعض الحالات علاجها. بيد أن السياسة والطمع يقفان في طريق إنقاذ الأرواح.

لقد شهد العام الماضي ١٣ مليون حالة وفاة بسبب أمراض معدية كان يمكن الوقاية منها بتكلفة قدرها ٥ دولارات للشخص الواحد. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يقدر أن أكثر من ٢٣ مليون شخص مصابون بمرض فيروس نقص المناعة البشري، وهو ما يمثل ٧٠ في المائة من مجموع المصابين بالمرض على مستوى العالم. وأكثر من ٩٠ في المائة من المصابين الأفارقة لا يدركون أنهم يحملون فيروس المرض. وهناك ٥٥ في المائة من المصابين البالغين هم من النساء، بينما يرجح أن تكون فرص إصابة البنات في الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ عاما ستة أمثال إصابات البنين. وهذا يجعل من أفريقيا، قارتي، حالة خاصة. ولكن من هم الأفارقة في حقيقة الأمر؟ الأفارقة هم أنتم جميعاً. وتفيد معلومات وافرة بأنه تم التضحية بالرعاية الصحية الأساسية لصالح عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية في كثير من البلدان الأفريقية. وتوضح دراسة استقصائية للبنك الدولي أجريت في ٥٣ بلداً انخفاض الإنفاق الصحي بما متوسطه ١٥ في المائة للشخص عقب برامج التكيف الهيكلي.

ولدى الحديث عن المعاناة البشرية، أود أن أكرر مرة أخرى ما يلي: كفوا أيديكم عن النساء، والأطفال، وصانعي السلام وحافظي السلام في الأمم المتحدة، ومنقذي الحياة في كل مكان، فهم يخدمون الإنسانية. ويجب ألا نبدي أي رأفة بالذين يضطهدوهم، والذين يتخذوهم رهائن عنوة. فهؤلاء المجرمون يجب أن يواجهوا القانون بكل سطوته. ودعونا نستجمع كل الإرادة السياسية اللازمة، ونحشد الموارد المطلوبة، ونركز على أولويات محورها الناس للقضاء نهائياً على الفقر والجوع والفاقة والخوف من على وجه الأرض.

إن التراحم، والسخاء، والتقاسم من الفضائل الإنسانية النبيلة التي ينبغي أن تحكم العلاقات الإنسانية. وأكرر ما سبق أن قلته في بداية هذه الدورة الاستثنائية: إن البلدان المحظوظة التي استفادت من مرحلة التصنيع المبكرة، والتي تتمتع بوضع مثالي الآن للاستفادة بشكل هائل من العولمة، ينبغي أن تعترف وتضطلع بمسؤولياتها التي تقترن بقوتها وعظيم ثروتها إزاء الأقل حظاً.

لقد زاد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٨ دولة الآن. وثمة آخرون في الطريق اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذا يعني الانغماس في الأرقام والتقلب الديمغرافي والمقتضيات الكثيرة للغات الرسمية للأمم المتحدة، واللغات الأخرى التي يمكن أن نسمعها في الممرات. وبسبب ذلك، فإننا نخفق في كثير من الأحيان في الوفاء بالحدود الزمنية، ولكن كما يقول المثل إن الأمور الطيبة هي التي تنتهي نهاية طيبة.

وفي الوقت ذاته، دعونا ندعو إلى تغيير المشاعر، حتى يمكننا في المستقبل أن نتجنب هذا الحاجز الحديدي المعتاد، ولكن غير المقبول، بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

إن أفضل استخدام لصندوق الاقتراع هو عندما يكون ممتلئاً تماماً. ويجب علينا، نحن ممثلي الدول، ألا نتجاهل أصوات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني. ويجب علينا أن نولي الانتباه لما يساورهم من قلق، وأن ندخل معهم في حوار. وقد ارتفعت بعض هذه الأصوات هنا في جنيف متصدية للوثيقة الأخيرة ''عالم أفضل للجميع''. فهي تبدأ الآن في أن تصبح جزءاً منا، وعلينا أن نشجعها على ذلك، وأن نستمع إليها، وأن نولي الاهتمام لها وأن نتصدى لشواغلها.

وختاماً، أود أن أزجي الشكر لنواب الرئيس على ولائهم وشعورهم العالي بالواجب، وكذلك رئيس اللجنة الجامعة المخصصة، السفير كريستيان ماكيبرا ممثل شيلي، ومعاونيه المتفانين. فقد بذلوا جهوداً كبيرة وقضوا ليالي دون نوم في نيويورك وهنا في جنيف لإعداد هذا النص الممتاز الذي يؤهلنا للمضي قدماً وإبداء النتائج كلما تقدمنا.

ولقد عمل المسؤولون في الأمم المتحدة وموظفوها ساعات طويلة وشاقة لضمان الكفاءة والترتيب السليم. وأتقدم بالشكر للسيد جين، وكيل الأمين العام لإدارة

شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ والسيد ديزيه؛ ومعاونيهما المتفانين، بما في ذلك دائرة المراسم والاتصال، وضباط الأمن، من المقر وزملائهم هنا في جنيف على السواء، على ما قدموه من خدمة متميزة.

وأخيراً وليس آخراً، أود، نيابة عن الجمعية، أن أقدم الشكر مرة أخرى إلى الحكومة السويسرية وشعب سويسرا على استضافتهم الكريمة، وعلى كل المساعدة التي قدموها لنا لنجاح هذا الاجتماع.

لم يعد هناك شيء إلا وقد قلناه وفعلناه في هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى. وقد حان الوقت لكي نغادر هذا المكان المبجل الحافل بالأفكار، الذي التزمنا فيه مجدداً بالعمل.

لقد وصلنا إلى نهاية الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وأدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو للتأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة واحدة للصلاة أو للتأمل.

اختتام الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.